مبررات تبني الحوكمة في البنوك الجزائرية

Reasons for the adoption of governance in Algerian banks

د. قويدر بورقبة **أ. ريـم عـمري** **أ. سامي عمري**

جامعة زيان عاشور الجلفة **جامعة تبسة** **جامعة تبسة**

omrisami@hotmail.frrymomri1990@hotmail.fr dr.bouragbakouider@gmail.com

الملخص:

عرفت المنظومة المصرفية الجزائرية العديد من الإصلاحات،وبالرغم من ذلك فإن القطاع المصرفيلا يزال يعاني من جملة من النقائص والسلبيات، التي تحد من فعالية تلك الإصلاحات، وتحول بينها وبين تحقيق الأهداف المرجوة منها، مما يقتضي ضرورة تبني الحوكمة والعمل بها من أجل الإرتقاء بالمنظومة المصرفية الجزائرية، وتأهيلها للاندماج في الاقتصاد العالمي.

ومن أهم نتائج الدراسة أنه لم تنشأ الحاجة إلى تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية من العدم، وإنما يرجع الاهتمام المتنامي بهذا المفهوم لما يعرفه النظام البنكي الجزائري من ثغرات وأوجه قصور متعددة، قادته إلى التعرض إلى هزات زعزعت استقرار ومصداقية النظام البنكي.

كلمات مفتاحية:الحوكمة، النظام البنكي الجزائري، ثغرات، الاستقرار.

Abstract:

The Algerian banking system has undergone many reforms. Nevertheless, the banking sector is still suffering from a number of shortcomings and negatives which limit the effectiveness of these reforms and turn them into achieving the desired objectives. This requires the need to adopt and work towards governance in order to improve the banking system And to qualify them for integration into the global economy.

The most important resultsthat the need to apply the principles of governance in Algerian banks did not arise from nothing, but the growing interest in this concept is due to what he knew Algerian banking system of gaps, led him to exposure to tremors that destabilized the stability and credibility of the banking system.

Key words: Governance, Algerian banking system, gaps, stability.

JEL Classification:G38,G24,G39,C62

تمهيد:

شهدت الساحة المصرفية الدولية العديد من التطورات المالية، التي اتسعت رقعتها وآثارها المتوقعة على أعمال البنوك. وفي ظل هذه الوضعية تزايد الاهتمام بتعزيز استقرار النظام البنكي وحمايته من الهزات. من أجل هذا ظهرت الحوكمة في القطاع المصرفي، حيث أضحت الحوكمة من الآليات التي تهدف إلى استقرار النظام المالي، وضمان كفاءة النظام المصرفي بما يتواءم مع التطورات العالمية، وتلافي حدوث انهيارات تؤثر على التنمية الاقتصادية.

وبخصوص البيئة المصرفية الجزائرية فقد شهدت حزمة من الإصلاحات تزامن البعض منها مع حدوث اهتزازات في القطاع المصرفي، المتمثلة أساسا في أزمة البنوك الخاصة، وفي ظل هذا الوضع، يبدو جليا ضرورة تبني الحوكمة والعمل بها من أجل تفادي تكرار الأزمات التي ضربت في العمق استقرار ومصداقية النظام البنكي.

1- إشكالية الدراسة

من خلال ما سبق تبرز معالم الإشكالية الرئيسية كالآتي:

فيما تتمثل مبررات تبني الحوكمة في البنوك الجزائرية؟.

2- التساؤلات الفرعية

إلى جانب السؤال الجوهري للإشكالية العامة، يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

-ماهي دواعي اللجوء إلى الحوكمة المصرفية؟

- كيف يمكن تشخيص وضعية الحوكمة في البنوك الجزائرية؟

3- فرضيات الدراسة

يمكن تلخيص الفرضيات الأساسية لهذا البحث كما يلي:

- دفعت التطورات العالمية الى تبني البنوك الجزائرية تطبيق قواعد الحوكمة.
- أدى عدم تبني قواعد الحومة في الجزائر الى حدوث أزمات بنكية.

4- أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تتعلق بقطاع حيوي في الاقتصاد، ألا وهو القطاع المصرفي، والذي يعتبر من أكثر القطاعات عرضة للمخاطر، الأمر الذي يتطلب الكثير من الاهتمام بسلامة ومتانة هذا القطاع.

5- أهداف الدراسة

تتمثل الأهداف الأساسية للبحث في توضيح أهمية الحوكمة في البيئة المصرفية وإبراز دوافع تبني وتطبيق الحوكمة في البنوك الجزائرية.

6- منهج الدراسة

نظرا لطبيعة موضوع الدراسة ومحاولة الوصول إلى كافة تطلعاته، سيتم استخدام المنهج الوصفي عند التعرض لمفاهيم عامة، خاصة المتعلقة بالحوكمة المصرفية.

7- محاور الدراسة

للإجابة على الإشكال المطروح، وبلوغ الأهداف المرجوة من الدراسة، فلقد تم تقسيمها إلى ثلاثة محاور أساسية:

- **المحور الأول**:الحوكمة المصرفية.
- **المحور الثاني**:جوانب الضعف الهيكلي.
- **المحور الثالث**: أزمة البنوك الخاصة.

2.الحوكمة المصرفية

تحتل المنظومة المصرفية أهمية بالغة على مستوى الاقتصاديات الوطنية والدولية مقارنة بالقطاعات الأخرى، انطلاقا من كونها المحرك الأساسي لدعم النمو الاقتصادي، ناهيك على أن انهيار أحد البنوك سيكون له انعكاساته السلبية على القطاع المالي برمته والمتعاملين مع هذا القطاع وبالتالي الاقتصاد ككل، لذا أصبح لزاما العمل على النهوض بالقطاع المصرفي والمحافظة على السلامة البنكية، وتعتبر الحوكمة المصرفية أحد المداخل المهمة لضمان سلامة الأداء المصرفي وحماية مصالح جميع الأطراف ذات الصلة بنشاط البنك.

1.2 مفهوم الحوكمة المصرفية

توجد تعاريف متعددة للحوكمة المصرفية طبقا لما جاء في مقالات وكتابات الباحثين، وتقارير مختلف الهيئات، وفيما يلي عرض لبعض هذه التعاريف:

- تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية "الحوكمة المصرفية هي الأساليب التي تدار بها أعمال وشؤون البنوك من خلال الدور المنوط به كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا بما يؤثر على تحديد أهداف البنك، ومراعاة حقوق المستفيدين وحماية حقوق المودعين". (فؤاد شاكر،2003، ص: 20)

-"حوكمة البنوك هي مجموعةالقواعد واللوائح القانونية والمحاسبية والمالية والاقتصادية التي توجه وتحكم الإدارة في أداء عملها والوفاء بمسئولياتها، ليس فقط أمام المساهمين الذين هم جزء أساسي من منظومة حوكمة البنوك، ولكن أيضا أمام المودعين الذين هم الدائنون الرئيسيون للبنوك ومن ثم أصحاب المصالح والمجتمع في المنطقة التي يعمل بها القطاع البنكي". (حاكم محسن الربيعي وحمد عبد الحسين راضي، 2011، ص: 32)

إذن وكمحصلة لما تم ذكره، يتبين أن الحوكمة المصرفية هي الطريقة التي تدار بها أعمال البنوك، بما في ذلك وضع استراتيجية البنك وأهدافه، وإدارة عمليات البنك اليومية، مع حماية مصالح المودعين وتلبية التزامات المساهمين مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح أصحاب المصلحة الآخرين.

2.2 أهمية الحوكمة المصرفية

يؤدي تطبيق البنوك للحوكمة إلى نتائج إيجابية متعددة أهمها ما يلي:

– زيادة فرص التمويل وانخفاض تكلفة الاستثمار واستقرار سوق المال، والحد من الفساد.

– التزام البنوك بتطبيق معايير الحوكمة يساهم في تشجيع الشركات التي تقترض منها على تطبيق قواعد الحوكمة والتي من أهمها الإفصاح والشفافية والإدارة الرشيدة، مما يؤدي إلى انخفاض درجة المخاطر عند تعاملها مع البنوك والإقلال من التعثر.

– إن تطبيق أسس الحوكمة يكون عنصرا رئيسيا لاندماج البنوك في مسايرة الاقتصاديات العالمية، خاصة تلك التي تعاني من عدم اللحاق بركب البنوك العالمية العملاقة.

– في عصر العولمة أصبح لزاما على البنوك أن تطور أنظمة الحوكمة فيها، من أجل بلورة استراتيجياتها وآليات صنع القرار فيها بالكيفية والسرعة اللازمتين للتعامل مع العالم الخارجي، بما في ذلك البنوك الدولية.

– تطبيق الحوكمة المصرفية من شأنه الوصول إلى تحقيق أهداف البنوك، وهي أساس لبناء الثقة مع المساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة بما فيها الجهات الإشرافية.

وبالرغم من أن الحوكمة المصرفية لا تكتسب الصبغة الإلزامية إلا أن مزاياها تجعل منها ضرورة لا خيارا، خاصة في ظل الأزمات المالية المتلاحقة، والتي أصبحت سمة من سمات النظام الرأسمالي.

3.2 مبادئ الحوكمة المصرفية

سعت لجنة بازلمنذ عام 1999 على إصدار مبادئ خاصة بحوكمة المؤسسات المصرفية، حيث تعتقد أن أي تقصير أو إخفاق في تطبيق مبادئ الحوكمة من شأنه جر البنك إلى الانهيار، وفي بعض الحالات تهديد استقرار النظام المالي برمته. لذا اقترحت لجنة بازل وثيقة استشارية تحت مسمى " تعزيزحوكمة الشركات لمنظمات المصرفية" عام 1999، ليتم تعديلها وإصدار نسخة محدثة في فيفري 2006، قصد تعزيز سلامة النظام المصرفي، وإضفاء المزيد من الشفافية والانضباطية في السوق المصرفية. لكن عقب الأزمة المالية العالمية منتصف 2007، اقترحت توجيهات جديدة عن الحوكمة عام 2010، لعلها تكون قاعدة مرجعية لسلطات الرقابة المصرفية. وجاء هذا التنقيح من قبل اللجنة بناء على الإخفاقات الأخلاقية والتنظيمية الكثيرة التي وقعت فيها البنوك الكبرى. ترتكز

هذه المبادئ على المحاور التالية: Basel (committee on banking supervision, February 06- 15):2006, PP

-دور ومسؤوليات مجلس إدارة البنك

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية اتجاه المؤسسة المصرفية والمساهمين، لاسيما في صياغة الإستراتيجية العامة للبنك والمصادقة عليها، وإدارة المخاطر، كما يجب أن يوضح الترتيبات الخاصة باختيار وتعيين الأشخاص في المناصب الهامة داخل الإدارة العليا.

- دور ومسؤوليات الإدارة العليا للبنك

تعتبر الإدارة العليا للبنك طرفا أساسيا أيضا في تطبيق قواعد الحوكمة عقب مجلس الإدارة الذي يكون في المقام الأول، ويتم أداء هذا الدور من خلال الرقابة على أعضاء المديريات التنفيذية وأعمالهم.

- دور المدققين الداخليين والخارجيين

يعتبر الدور الذي يلعبه المدققون دورا حيويا بالنسبة لإرساء قواعد الحوكمة، لذا يجب نشر الوعي بهذه الأهمية لدى كافة الأطراف المتصلة بالبنك، نحو ضرورة الاستفادة الفعلية من النتائج التي توصل إليها المدققون.

- الإفصاح والشفافية

ينبغي تعميق الشفافية اتجاه المساهمين والمودعين وأصحاب المصالح في البنك كأساس من أسس الحوكمة.

- دور سلطات الرقابة المصرفية

يتعين على السلطات الرقابية في سبيل التطبيق السليم لقواعد الحوكمة داخل القطاع المصرفي أن تصدر سلسلة من التعليمات التي تكفل التطبيق الحسن لقواعد الحوكمة.

- دور اللجان الإشرافية المختصة التابعة لمجلس الإدارة

ينشئ مجلس الإدارة لجانا خاصة لمساعدته في الإشراف على أنشطة البنك بصورة سليمة ودقيقة، مثل: لجنة إدارة المخاطر، لجنة الترشيح، لجنة المكافآت، لجنة التدقيق...إلخ.

من خلال المبادئ السالفة الذكر، يتبين أن مبادئ الحوكمة المصرفية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية تركز على أهمية تحقيق الاستقرار المصرفي، وهذا لا يتم إلا من خلال الدور الأساسي الذي يقوم به مجلس الإدارة، ودور المدققين الداخليين والخارجيين، ودور السلطات الإشرافية والرقابية في تأمين الحوكمة الجيدة في البنوك.

3.جوانب الضعف الهيكلي

لم تنشأ الحاجة إلى تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية من العدم، وإنما يرجع الاهتمام المتنامي بهذا المفهوم لما عرفه ويعرفه النظام البنكي الجزائري من ثغرات وأوجه قصور متعددة، قادته إلى التعرض إلى هزات زعزعت استقرار ومصداقية النظام البنكي.

1.3ضعف قاعدة رأس مال البنوك

تشكل رؤوس أموال البنوك عنصرا مهما في تحقيق نسبة ملاءة تتناسب والمخاطر التي تتعرض لها هذه المؤسسات. ومن هذا المنطلق، ومن أجل تعزيز قدرات البنوك العاملة في الجزائر والرفع من مستوى أدائها، أجبرت السلطات الرقابية البنوك، في العديد من المرات، على رفع رأس مالها، بداية من النظام رقم 90-01 المؤرخ في 04 جويلية 1990، كما تم إحداث تغيير في رأس مال البنوك سنة 2004، وهذا بمقتضى النظام رقم 04-01 الصادر في 04 مارس 2004، وكان آخر تعديل يهدف إلى رفع رأس مال البنوك سنة 2008، وذلك بموجب النظام رقم 08-04 المؤرخ في 23 ديسمبر 2008.

والجدول رقم "01" يوضح تطور الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر:

الجدول 1: تطور الحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر

الوحدة: مليون دينار جزائريالمصدر:بالاعتماد على:

السنة	1990	2004	2008
البنوك	500	2500	10000
المؤسسات المالية	100	500	3500

-Banque d'Algérie, article n°01 du règlement n°90-01 du 04 juillet 1990, relatif au capital minimum des banques et établissements financiers exerçant en Algérie.
- Banque d'Algérie, article n°02 du règlement n°04-01 du 04 mars 2004, relatif au capital minimum des banques et établissements financiers exerçant en Algérie.
- Banque d'Algérie, article n°02 du règlement n°08-04 du 23 décembre 2008, relatif au capital minimum des banques et établissements financiers exerçant en Algérie.

يلاحظ من خلال الجدول رقم "01" أن التشريع المصرفي الجزائري قد رفع وبشكل كبير الحد الأدنى المطلوب لإقامة البنوك والمؤسسات المالية، وذلك بعدما لوحظ أن الحدود الأولى لم ترقى للحفاظ على استقرار تلك الوحدات المصرفية، وتحصينها ضد خطر التعثر، وتجنبا لحدوث إفلاسات مصرفية؛ كالتي حدثت لبنك الخليفة وبنك الجزائر التجاري والصناعي، تلك الزيادة المشروطة في القواعد الرأسمالية للوحدات المصرفية مكنت من تحقيق

متطلبات الحد الأدنى لكفاية رأس المال، الذي جاءت به لجنة بازل في اتفاقيتها الأولى، وأكدت عليه في اتفاقيتها الثانية، بالإضافة إلى تمكينها من توسيع أنشطتها الإقراضية، والاستثمارية بغية تحقيق أهدافها والحفاظ على حقوق مودعيها.

على الرغم من التطور الذي شهدته البنوك الجزائرية من حيث زيادة رؤوس أموالها، إلا أنها لا تزال تعاني من صغر حجمها مقارنة ببنوك عالمية، لذا يجب على السلطات الجزائرية تدارك هذا النقص بالقيام بعمليات الاندماج فيما بين البنوك العامة لتقوية قاعدة رأس المال وتحقيق المزايا التي تنجم عن هذه العملية لزيادة القدرة التنافسية للجهاز المصرفي الجزائري.

2.3 سيطرة القطاع العمومي على السوق المصرفية

تعتبر سيطرة البنوك العمومية على النظام المصرفي الجزائري إحدى المظاهر التي ورثها عن النظام الاشتراكي أو الاقتصاد المخطط، أين كانت الدولة تحتكر هذا القطاع، ومع فتحه بداية التسعينات من القرن الماضي بصدور قانون النقد والقرض 90-10، والذي فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في هذا القطاع، تزايد عدد البنوك الخاصة مع بقاء عدد البنوك العمومية ثابتا.فبعد أن كان عدد البنوك العمومية 6 والخاصة 12 سنة 2002، لم تتغير هذه التركيبة كثيرا بعد عشر سنوات أي نهاية سنة 2012، حيث أصبحت 6 بنوك عمومية و14 بنك خاص، وبقي الوضع على ما هو عليه إلى الزمن الحاليأي سنة 2017.وبالرغم من قلة عدد البنوك العمومية مقارنة بالخاصة، فقد كانت السيطرة ولا تزال للأولى. ويتضح ذلك من خلال حجم الودائع وحجم القروض.

والجدول رقم "02" يبين تركيبة الودائع والقروض بين البنوك العمومية والخاصة خلال الفترة (2002-2015):

الجدول 2: حصة البنوك العمومية والخاصة من إجمالي الأصول البنكية خلال الفترة(2002-2015)

الوحدة: مليار دينار جزائري

البيان / السنة (نهاية المدة)	إجمالي الودائع	حصة البنوك العمومية	حصة البنوك الخاصة	إجمالي القروض	حصة البنوك العمومية	حصة البنوك الخاصة
2002	2127.359	% 87.5	%12.5	1266.042	%85.7	%14.3
2003	2442.948	% 94.4	%5.6	1379.474	%92.7	%7.3
2004	2705.372	% 93.5	%6.5	1534.388	%92.9	% 7.1

% 7.4	%92.6	1778.916	%6.7	% 93.3	2960.567	**2005**
%9.3	%90.7	1904.102	%7.1	% 92.9	3516.537	**2006**
% 11.5	%88.5	2203.7	%6.9	% 93.1	4517.3	**2007**
%12.5	%87.5	2614.1	%7.8	% 92.2	5161.8	**2008**
%12.1	%87.9	3085.1	%10.0	% 90.0	5146.4	**2009**
%13.2	%86.8	3266.7	%10.4	% 89.6	5712.1	**2010**
% 14.3	%85.7	3724.7	%10.9	% 89.1	6733.0	**2011**
%13.3	%86.7	4296.4	%12.9	% 87.1	7235.8	**2012**
%13.5	%86.5	5154.5	%13.4	%86.6	7787.4	**2013**
%12.2	%87.8	6502.9	%12.3	%87.7	9117.5	**2014**
%12.5	%87.5	7275.6	%11.7	%88.3	9200.7	**2015**

المصدر:بالاعتماد على:

évolution économique et monétaire en :- Banque d'Algérie, Rapport annuel 2002 Algérie,
02-03.:PP

évolution économique et monétaire en :-Banqued'Algérie,Rapport annuel 2006
86-88.:Algérie, Juin 2007, PP

évolution économique et monétaire en :-Banqued'Algérie, Rapport annuel 2010
71-74.:Algérie, Juillet 2011, PP

évolution économique et monétaire en :-Banque d'Algérie, Rapport annuel 2012
83-85.:Algérie, Juillet 2013, PP

– بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، طبع في نوفمبر 2014، ص ص: 103- 106.

- Banque d'Algérie, Rapport annuel 2014:évolution économique et monétaire en Algérie, Juillet 2015, PP: 76-79.

يلاحظ من الجدول السابق أن حجم الودائع المصرفية عرفت ارتفاعا مستمرا، فإذا قارنا حجم الودائع سنة 2014 مع حجم الودائع المجمعة سنة2002 نجد أنها ارتفعت بنسبة 328.58 %، وقد ساهمت عدة عوامل في هذا الارتفاع كالتغيرات التنظيمية والقانونية المنظمة للعمل المصرفي الجزائري، وعملية الإصلاح وتبني منهج اقتصاد

السوق، كما أن ارتفاع أسعار المحروقات في بعض الأوقات كان له تأثير مباشر ونتائج مرضية انعكست على الاقتصاد الجزائري فأدت إلى زيادة تراكم الفوائض المالية لدى المؤسسات الاقتصادية، وفي هذا الصدد نجد أن المؤسسات العاملة في قطاع المحروقات من أهم المؤسسات المساهمة في هذا التراكم للودائع.يلاحظ أيضا هيمنة البنوك العمومية على هيكل الودائع المجمعة داخل القطاع المصرفي الجزائري بنسبة 87%، بينما لم تستطع البنوك الخاصة مجتمعة تخطي نسبة 14 % من إجمالي الودائع خلال الفترة (2002- 2014)، وذلك رغم الإصلاحات المصرفية التي تبنتها الجزائر، والتي كرست مبدأ فتح القطاع المصرفي على القطاع الخاص، ويمكن إرجاع هذه الوضعية إلى سببين رئيسيين، الأول أن قطاع المحروقات ممثلا في العديد من المؤسسات العمومية لا يزال يهيمن على الاقتصاد الوطني، وبالتالي فإن الودائع المحصلة من هذا القطاع تعود بالدرجة الأولى إلى البنوك العمومية، أما السبب الثاني فيتعلق بأزمة البنوك الخاصة، والتي أثرت بشكل كبير على الثقة في هذا النوع من البنوك، وجعلت المودعين يترددون في إيداع أموالهم لديها، إذ أن حصة البنوك الخاصة تجاوزت سنة 2002 قبل أزمة البنوك الخاصة سنة 2003 نسبة 12.5 % لتنخفض إلى أقل من النصف بعد سنة لتصل إلى 5.6 %.

كما يبرز من الجدول السابق تطور حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك الناشطة في الجزائر، حيث أخذ منحنى متزايد بنسبة بلغت 413.64% طيلة الفترة الممتدة من سنة 2002 إلى سنة 2014، ويتضح سيطرة البنوك العمومية على أكبر حصة من إجمالي القروض الممنوحة، بحيث لم تنزل هذه النسبة عن 85 % خلال الفترة (2002- 2014)، وتبقى مساهمة البنوك الخاصة ضعيفة مقارنة بمثيلاتها من البنوك العمومية في مجال منح القروض، حيث لم تتعد نسبة مساهمتها 15 % على مدار نفس الفترة، وهو مؤشر على ضآلة التعاملات مع البنوك الخاصة، خصوصا بعد أزمة البنوك الخاصة من جهة، وضعف الأداء الاقتصادي والمالي للمؤسسات العمومية الذي يحد من تعامل البنوك الخاصة معها من جهة أخرى.

3.3ضعف استخدام الجانب التكنولوجي

يشهد العالم منذ نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين تغيرات واسعة النطاق، وذلك نتيجة التطورات المتسارعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي انعكست على كافة نواحي الحياة الاقتصادية وقطاعاتها، بما فيها قطاع البنوك، الذي أصبح يعمل في بيئة أكثر تنافسية. ونتيجة لاستفادة البنوك من تلك التكنولوجيا أصبحت هذه الأخيرة فرصة لزيادة ربحية وحصة البنوك السوقية، حيث أتاحت التكنولوجيا المتطورة قنوات جديدة للاتصال مثل استخدام الانترنت، مما يسمح بزيادة الإفصاح والشفافية في توفير كافة المعلومات المصرفية الأساسية، وفي هذا الصدد وإن كانت العديد من البنوك الجزائرية التي تملك مواقع إلكترونية، إلا أن طبيعة وحجم المعلومات التي تقوم بنشرها لا تتوافق مع

متطلبات الإفصاح المطلوبة، حيث لا يتعدى الغرض من هذه المواقع كونها أداة تعريفية للبنك، وليست مواقع معلوماتية خدماتية للقيام بالعمليات والإجراءات المصرفية المتداولة بين الزبائن والبنوك.(مجدوب بحوصي،2013 -2014، ص: 321)

4.3ضعف التغطية المصرفية

تحسب التغطية المصرفية بقسمة عدد الوكالات أو الشبابيك المصرفية المتوفرة في البلد على عدد السكان، ويقدر المعدل العالمي لمستوى التغطية المصرفية بشباك واحد لكل 10000 نسمة، وهذا وفقا لنموذج Cameron الذي وضع سنة 1967.والجدول رقم "03" يبين التغطية المصرفية في الجزائر خلال الفترة(2004-2015):

الجدول 3: تطور عدد الشبابيك والتغطية المصرفية في الجزائر خلال الفترة(2004-2015)

السنوات	عدد الشبابيك	التغطية المصرفية
2004	1183	27400
2005	1227	26800
2006	1278	26200
2007	1336	25700
2008	1301	26400
2009	1324	26700
2010	1367	26300
2011	1426	25700
2012	1478	25400
2013	1494	25600
2014	1525	25600
2015	1557	25660

المصدر: بالاعتماد على:

- Banque d'Algérie, Rapport annuel 2004: évolution économique et monétaire en Algérie, Juillet 2005, P:74.

- Banque d'Algérie, Rapport annuel 2005: évolution économique et monétaire en Algérie, 16 Avril 2006, P: 85.
- Banque d'Algérie, Rapport annuel 2006:évolution économique et monétaire en Algérie,
OP-CIT, P: 84.
- Banque d'Algérie, Rapport annuel 2007:évolution économique et monétaire en Algérie,Juillet 2008, P: 94.
- Banque d'Algérie, Rapport annuel 2008:évolution économique et monétaire en Algérie, Juin 2009, P: 90.
- Banque d'Algérie, Rapport annuel 2010:évolution économique et monétaire en Algérie,
OP-CIT, P: 69.
- Banque d'Algérie, Rapport annuel 2011:évolution économique et monétaire en Algérie, Mai 2012, P: 74.
- Banque d'Algérie, Rapport annuel 2012:évolution économique et monétaire en Algérie,
OP-CIT,P: 81.
- Banque d'Algérie, Rapportannuel 2013:évolution économique et monétaire en Algérie, Octobre 2014,P: 73.
- Banque d'Algérie, Rapport annuel 2014:évolution économique et monétaire en Algérie,OP-CIT,P: 74.

يظهر الجدول أعلاه ارتفاع مستمر في عدد الشبابيك، وهي تعكس بالدرجة الأولى توسيع شبكة البنوك والمؤسسات المالية عبر كافة التراب الوطني، هذا ما أدى إلى تحسن متواصل في مؤشر الكثافة المصرفية، وإن كان هذا المؤشر لا يزال بعيداً عن المعدل العالمي المقدر بشباك واحد لكل 10000 نسمة، فزيادة عدد الشبابيك عبر ولايات الوطن، والتي وصلت إلى1525 وكالة (شبكة البنوك العمومية 1113 وكالة، و325 وكالة للبنوك الخاصة، و87 وكالة للمؤسسات المالية) نهاية سنة 2014 مقابل 1324 وكالة (شبكة البنوك العمومية 1072 وكالة، وشبكة البنوك الخاصة والمؤسسات المالية 252 وكالة) نهاية سنة 2009 ساعد على تقليص معدل التغطية المصرفية ليصل إلى ما يعادل شباكا واحدا لكل 25600 نسمة مقابل 26700 نسمة سنة 2009.

5.3 إشكالية فائض السيولة غير الموظفة

تعاني البنوك الجزائرية عموما من إشكالية فائض السيولة غير الموظفة لديها، وهذا بعد أن ظلت تعاني طيلة السنوات السابقة من احتياج دائم للسيولة دفعها للجوء المستمر لبنك الجزائر لأجل إعادة التمويل، والحصول على السيولة التي تلزمها.

لقد نما حجم تلك السيولة بوتيرة متصاعدة من سنة لأخرى بسبب طبع كميات كبيرة من النقود في إطار سياسة الحكومة الرامية إلى رفع الأجور وتحسين القدرة الشرائية للمواطن، لتبلغ مستويات مرتفعة تقدر بمئات الملايين من الدينارات، وأصبحت سوق ما بين البنوك تعاني من فائض المعروض من الأموال، وبذلك تحول هذا الفائض إلى ظاهرة هيكلية تستدعي المعالجة. (سليمان ناصر وآدم حديدي، جوان 2015،ص: 19)

ويبين الجدول رقم "04" تطور حجم فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية خلال الفترة (2002- 2015):

الجدول 04: تطور حجم فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية خلال الفترة (2002-2015)

الوحدة: مليار دينار جزائري

البيان / السنوات	حجم الودائع	حجم القروض	فائض السيولة= الودائع – القروض
2002	2127.359	1266.042	861.317
2003	2442.948	1379.474	1063.474
2004	2705.372	1534.388	1170.984
2005	2960.567	1778.916	1181.651
2006	3516.537	1904.102	1612.435
2007	4517.3	2203.7	2313.6
2008	5161.8	2614.1	2547.7
2009	5146.4	3085.1	2061.3
2010	5712.1	3266.7	2445.4
2011	6733.0	3724.7	3008.3
2012	7235.8	4296.4	2939.4
2013	7787.4	5154.5	2632.9
2014	9117.5	6502.9	2614.6
2015	9200.7	7275.6	1925.1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم"02".

حتى وإن كانت الأرقام تشير إلى توجه حجم فائض السيولة نحو الانخفاض التدريجي في السنوات الأخيرة، فإن الأمر يتطلب دورا كبيرا لبنك الجزائر من أجل ضبط هذه السيولة، وتفادي انعكاساتها التضخمية والخطيرة على الاقتصاد الوطني، وتوجيهها نحو الاستخدام العقلاني عوض الإفراط في منح قروض غير مجدية للاقتصاد.

6.3ضعف الكفاءة الإدارية

يتعلق الأمر بقلة الخبرات المصرفية الإدارية، وعدم دراية العاملين في جل البنوك الجزائرية بأسس العمل المصرفي المتطور، والمبادئ الصادرة عن لجنة بازل المتضمنة لقواعد الحوكمة المصرفية، بالإضافة إلى نقص التكوين خصوصا في مجالات المخاطر.

7.3 القروض المتعثرة

يكشف حجم القروض المتعثرة المنخفض عن قدرة البنك على التقدير الجيد لمخاطر الطرف المقابل، وعن التسيير الجيد لمحفظة القروض، ولذلك يتم الاعتماد على مؤشر القروض المتعثرة كنسبة من إجمالي القروض لقياس حصة القروض التي تعتبر متعثرة ضمن محفظة البنك المعني، علما أن هذا المؤشر يتأثر بوتيرة النشاط الاقتصادي؛ فعندما يتراجع النشاط الاقتصادي تزداد احتمالات عدم سداد القروض، وبالتالي تكون البنوك مجبرة على مراجعة سياستها الائتمانية، بحيث تصبح أكثر حذرا في منح القروض.

نتيجة للسياسات الإقراضية التوسعية المنتهجة، والتي لا تأخذ بعين الاعتبار الجدوى الاقتصادية لتلك القروض، تفاقمت الوضعية المالية للبنوك الجزائرية، نتيجة لنمو حجم القروض المتعثرة.

والجدول رقم "05" يبين تطور حجم القروض المتعثرة في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2008-2012):

الجدول 05: تطور حجم القروض المتعثرة في البنوك الجزائرية خلال الفترة(2008- 2012)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	القروض المتعثرة
2008	94.8
2009	54.525
2010	298.596
2011	194.569
2012	63.176

« مجلة إضافات اقتصادية » جامعة غرداية، الجزائر، المجلد:3 العدد:1، مارس 2019

المصدر: بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2008، طبع في سبتمبر 2009، ص: 124 .
- Banque d'Algérie, Rapport annuel 2009 évolution économique et monétaire en Algérie, Juiellet 2010, P: 108.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2010، طبع في جويلية 2011، ص: 101 .
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2011، طبع في أكتوبر 2012، ص: 111 .
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2012، طبع في نوفمبر 2013، ص: 118 .

4. أزمة البنوك الخاصة

واجه القطاع المصرفي الجزائري العديد من الهزات المصرفية، خاصة بعد صدور قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، الذي فتح مجالا واسعا للبنوك الخاصة الوطنية والأجنبية لممارسة أنشطتها في السوق المصرفية، وكان من أبرز البنوك التي ظهرت بعد ذلك بنك الخليفة وبنك الجزائر التجاري والصناعي، غير أن أهم ما ميز هذه الفترة ضعف الرقابة المصرفية على تلك البنوك من قبل السلطات الإشرافية والرقابية، قبل وبعد بداية نشاطها، سواء من حيث عدم كفاية التشريعات المصرفية بالنظام المصرفي للبلد، أو عدم دقتها في تحديد شروط إنشاء البنوك الخاصة، أو من حيث تهاون السلطات الرقابية في فرض مبادئها الرقابية على وحداتها المصرفية، ذلك ما شجع تلك البنوك الخاصة على التهاون في التقيد بها، والتمادي في ذلك، حتى وصل الأمر ببعضها إلى التأخير المتعمد في تقديم ما يلزم مما تطالب به من وثائق ومستندات متعلقة بأنشطتها، بغية الفحص الدقيق لها، واكتشاف ما قد يضر بالبنك والمودع، والعمل المصرفي بشكل عام، وبالتالي تدارك ذلك من خلال التنبيهات والتوجيهات، ناهيك عن تجاوزات أخرى كانت لها عواقب وخيمة على سمعة البنوك الخاصة وأدت إلى إفلاسها، وعجلت بتصفيتها من قبل مجلس النقد والقرض.

1.4 أزمة بنك الخليفة

أسس بنك الخليفة الجزائري سنة 1997، وحصل على الترخيص من طرف مجلس النقد والقرض في 22 مارس 1998، واعتمد من بنك الجزائر بتاريخ 27 أوت 1998، بدأ نشاطه فعليا سنة 1998 في شكل شركة مساهمة برأسمال بلغ 500 مليون دينار جزائري، ويمثل بنك الخليفة أول بنك تجاري برؤوس أموال خاصة جزائرية، وعرف هذا البنك مشكلة التعثر بعد تراكم مجموعة من الأسباب المؤدية لتلك المشكلة، ساهمت في تصفيته لاحقا، وخروجه من النشاط المصرفي الجزائري. (محمد إليفي، 2013-2014، ص: 254)

لقد عرف بنك الخليفة بالجزائر نموا وتوسعا لم يسبق لأي مؤسسة جزائرية أن عرفت مثلهما خلال فترة قصيرة من الزمن، فقد تحول في ظرف ثلاث سنوات إلى مجمع عملاق، والجدول رقم "06" يبين تطور عدد وكالات بنك الخليفة على مستوى السوق المصرفية الجزائرية خلال الفترة (1998- 2001):

الجدول 06: تطور عدد وكالات بنك الخليفة على مستوى السوق المصرفية الجزائرية خلال الفترة (1998- 2001)

السنة	1998	1999	2000	2001
عدد الوكالات	05	05	24	24

المصدر: محمد إليفي، أساليب تدنية مخاطر التعثر المصرفي في الدول النامية مع دراسة حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2013-2014، ص: 255.

يبين الجدول أعلاه أن شبكة فروع بنك الخليفة ارتفعت من 05 وكالات سنة 1998 إلى 24 وكالة سنة 2000 بمعدل 380 % بمرور 03 سنوات فقط عن البداية الفعلية للنشاط، هذا الارتفاع السريع جدا كان بغرض تدعيم إستراتيجية البنك المتمثلة آنذاك في الهيمنة على مصادر الموارد المالية في السوق المصرفية الجزائرية باستخدام أسلوب المنافسة السعرية، عن طريق رفعه معدلات الفائدة على الإيداع والتي كانت تتراوح ما بين 10 % و20 %، ولكن هذا التوسع لم يقابله وجود موارد بشرية كفؤة لتسيير تلك الوكالات.

ولقد كشفت الرقابة المصرفية التي قام بها بنك الجزائر في فروع بنك الخليفة عما يلي:(عادل قرقاد وأبو بكر خوالد،19 -20 نوفمبر 2013، ص: 95)

- وجود قصور في هياكل ومصالح البنك.
- وجود ضعف في المعرفة الإدارية لمديري البنك، وعدم تحكمهم في قواعد إدارة البنوك.
- عدم كفاية الإجراءات المحاسبية، والتقارير التي يعدها ويسلمها البنك للسلطات الرقابية لبنك الجزائر.

– النقص في وسائل ومعدات العمل الواجب توفرها مقارنة بالتوسع التجاري السريع للبنك.

– وضع عراقيل أمام اللجنة المصرفية خلال أدائها لمهام الرقابة في عين المكان.

– غياب المصادقة على الحسابات السنوية للدورات المالية 1999، 2000، 2001، من طرف الهيئات المسيرة للبنك "مجلس الإدارة والجمعية العامة".

– انعدام التقارير التي من المفروض أن يعدها مراجعو الحسابات حول الوضعية المالية للبنك عموما.

في 02 مارس 2003 قررت اللجنة المصرفية تعيين قائم بالأعمال مؤقت، وذلك طبقا للمادة 155 من قانون النقد والقرض 90-10، حيث تهدف هذه الخطوة إلى تطهير البنك من أجل مواصلة عمله لحماية مصالح المودعين، ولكن هذا الإجراء لم يجدي نفعا، نظرا لتفاقم حدة مشكلة السيولة بسبب التهافت الجماعي لسحب الودائع، لذا أقر المسير المؤقت توقف البنك عن الدفع، وبالتالي قررت اللجنة المصرفية سحب الاعتماد وتصفية بنك الخليفة في 29 ماي 2003.

ربما كان نظام الإدارة والرقابة ضعيفا للغاية في بنك الخليفة، لكن حجم واتساع رقعة الاحتيال تبين الخلل الأخلاقي الذي بنيت عليه أعمال البنك، والذي كان متجذرا من سلوك العديد من المديرين، والموظفين الذين أوكلت لهم مهمة الحفاظ على ثروات وممتلكات الآخرين.

2.4 أزمة بنك الجزائر التجاري والصناعي

منح مجلس النقد والقرض في اجتماعه المنعقد في 28 جوان 1997 رخصة بإنشاء بنك خاص يسمى "بنك الجزائر التجاري والصناعي" يتخذ الشكل القانوني لشركة مساهمة برأسمال اجتماعي قدره 10 مليار دينار جزائري. وقد تم الانتهاء من إنشاء هذه الشركة بموجب عقد موثق صادر في 04 جويلية 1998، وبعد ذلك تم اعتمادها بصفتها بنكا من خلال قرار محافظ بنك الجزائر المؤرخ في 24 سبتمبر 1998.(Banque d'Algérie, Rapport annuel 2003, P 23)

وفي 21 أوت 2003 قررت اللجنة المصرفية سحب اعتماد البنك، وقد بررت اللجنة المصرفية قرارها بكون وضعية السيولة المالية للبنك لا تسمح له بتغطية التزاماته تجاه الغير، هذا بالإضافة إلى ما يلي:

(عمر شريقي، 20 - 21 أكتوبر 2009،ص ص: 09 - 10)

– عدم الامتثال لقواعد الحيطة والحذر.

– عدم احترام مواعيد إرسال الوثائق التنظيمية المتعلقة بالتقارير المالية.

– عدم احترام التسيير الجيد للمهنة في معالجة الشيكات غير المسددة.

– الوضعية غير الكافية للحساب الجاري للبنك لدى بنك الجزائر.

– عدم احترام متطلبات الاحتياطي الإجباري لدى بنك الجزائر.

– مخالفة تشريعات وتنظيمات الصرف.

3.4 الأسباب المشتركة لتعثر بنك الخليفة وبنك الجزائر التجاري والصناعي

أدى تعثر عدد من البنوك الخاصة بالمحيط المصرفي الجزائري إلى إفلاسها، وخروجها من الساحة المصرفية، وكان لذلك أسبابا متعددة، منها ما هو خارج عن نطاق البنك؛ متعلق بالسلطات الرقابية ومحيطه المصرفي، ومنها ما هو متعلق بذات البنك.

– الأسباب المتعلقة بالسلطات الإشرافية والرقابية

في ظل الانفتاح المصرفي للنظام المصرفي الجزائري، وعدم كفاية المعايير الخاصة بمنح الاعتماد للخواص في ممارسة النشاط المصرفي، حصل إقبال كبير على ذلك، وسمح بنمو كبير في إنشاء البنوك الخاصة وفتح فروع لها، ذلك ما أدى إلى صعوبة التحكم فيها، ورقابتها من طرف الجهات الرقابية، وعلى ذلك فلقد كان للسلطات الرقابية في الجزائر مسؤولية كبيرة فيما حدث من تعثرات مصرفية في البلاد، ويمكن إجمال أهم تلك الأسباب فيما يلي:

– تهميش السلطات العمومية للبنوك الخاصة، وتركيز اهتمامها على البنوك العمومية.

– ضعف الرقابة المصرفية* بالنظام المصرفي الجزائري.

– نقص الشفافية وتهاون اللجنة المصرفية في القيام بما يلزم اتجاه الاختلالات والتجاوزات الحاصلة في التنظيم والتسيير المصرفيين لتلك البنوك الخاصة.

– الجهل بطبيعة عمل البنوك الخاصة، بسبب عدم وجود أعضاء تابعين لها بهيئات الرقابة المصرفية.

– الأسباب المتعلقة بالبنكين المتعثرين

لقد كان لبنك الخليفة وبنك الجزائر التجاري والصناعي دورا فيما حدث لهما، وذلك من خلال:

– التهور المصرفي الذي صنف من بين أهم الأسباب، متمثلا في نقص التنويع في المحفظة المالية للبنوك، وعدم تحقيق التوازن المالي، نظرا لتمويل الاستثمارات بواسطة إيداعات قصيرة الأجل.

– الإدارة غير السليمة للبنكين؛ وذلك في صورة القصور المسجل في التنظيم.

*-**ضعف الرقابة المصرفية**: وهذا وفق إحدى مذكرات اللجنة المصرفية المتعلقة بنشاط الرقابة الشاملة، التي باشرتها تلك السلطات عقب إفلاس البنكين.

– منح قروض مركزة في قطاعات معينة ذات مخاطر مرتفعة، تفوق الحدود المنصوص عليها في قواعد الرقابة المصرفية، كمنح قروض تفوق نسبة 20 % من رأسمال البنك.

إن أزمة هذين البنكين الخاصين، والتي انتهت بتصفيتهما، وخروجهما من السوق المصرفي كانت بداية لسلسلة من الإفلاسات، والفضائح المصرفية الأخرى، حيث قامت اللجنة المصرفية بسحب الاعتماد من عدة بنوك خاصة، بعد عمليات الرقابة التي طالت هذه البنوك، على غرار يونيون بنك، وبنك الريان الجزائري...إلخ، وإن تعددت الأسباب في الوصول لمثل هذه الوضعية، إلا أنه يبقى غياب الحوكمة من الأسباب الرئيسية المؤدية إلى الأزمات المصرفية التي شهدها القطاع المصرفي الجزائري. ومما ينبغي الإشارة إليه أن عملية التصفية التي طالت البنكين جاءت متأخرة جدا، في حين كان يمكن تفادي هذه النتائج الوخيمة من ضياع المال العام، وفقدان ودائع المواطنين إذا كانت هناك رقابة فعلية للنظام المصرفي، وحضور فعال لبنك الجزائر الذي تغاضى على بعض المخالفات الواضحة، كتقديم بنك الخليفة لمعدلات فائدة أعلى من تلك المتوفرة في السوق، وهو خرق واضح لقوانين المنافسة الشرعية. لقد اكتست الإجراءات المتخذة الطابع السياسي، في حين كان يمكن اتخاذ قرارات تميل أكثر للجانب الاقتصادي دون سحب الاعتماد، من خلال دمج البنوك وتغيير شكلها قصد الحفاظ على أموال المودعين ومناصب الشغل التي توفرها هذه البنوك وحماية القطاع المصرفي ككل.

ناهيك عن غياب الحوكمة في البنوك الخاصة، فإن البنوك العمومية الجزائرية ليست بمنأى عن تلك التعثرات المصرفية التي شهدتها الساحة المصرفية، فهي تعاني بدورها من مشاكل عديدة، من شأنها العصف بها، كعمليات الاختلاس، كما أنها تعاني وباستمرار من إشكالية القروض المتعثرة، خاصة الممنوحة منها للمؤسسات الاقتصادية العمومية، بالإضافة أيضا إلى أمر مهم وهو ضعف الرقابة الداخلية والخارجية، زيادة على عدم تطبيق هذه البنوك لكل نظم الحيطة والحذر المعتمدة، تلك النظم التي طالما نادت بها أكبر منظمات العالم الإشرافية والرقابية في المجال المصرفي، كبنك التسويات الدولية من خلال لجنة بازل في مقرراتها، ولو لا حماية هذه البنوك من قبل الدولة باعتبارها تابعة لها، لكانت في عداد تلك البنوك المتعثرة المسحوب منها الاعتماد.

5. خاتمة:

شكلت أزمة كل من بنك الخليفة وبنك الجزائر التجاري والصناعي التي شهدتها البيئة المصرفية مطلع سنة 2003، بالإضافة إلى جوانب الضعف الهيكلي التي تواجه البنوك الجزائرية، أهم المبررات التي جعلت من وضع وتبني مبادئ الحوكمة في البنوك ضرورة حتمية، لكي يواكب النظام المصرفي تطورات ومستجدات العمل المصرفي الحديث، وتمكينه من اكتساب المقومات التنافسية لمواجهة التحديات التي فرضتها البيئة المصرفية.

من خلال دراسة هذا الموضوع فقد تم التوصل إلى النتائج الآتية:

– ساهمت التغيرات التي حدثت في البيئة المصرفية، وما صاحبها من زيادة المخاطر إلى الاهتمام بالحوكمة في البنوك الجزائرية *وهو ما يؤكد الفرضية الأولى*.

– واجه القطاع المصرفي الجزائري سلسلة من الهزات والأزمات نتيجة إفلاس البنكين الخاصين، ويمكن إرجاع هذه الأزمات إلى غياب الحوكمة*وهو ما يؤكد الفرضية الثانية*.

– يعد تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي أمرا في غاية الأهمية، وذلك لما يتيحه من ضمان سلامة هذا القطاع، بالإضافة إلا هدف دعم الثقة في أنشطته كمتلق لأموال المودعين والمساهمين.

– ضعف الإشراف والرقابة من طرف بنك الجزائر مهد لظهور فضائح البنوك الخاصة، وفي مقدمتها بنك الخليفة وبنك الجزائر التجاري والصناعي.

–لا تزال البنوك العمومية في الجزائر رغم قلة عددها مقارنة بإجمالي عدد البنوك، تسيطر على السوق المصرفية الجزائرية سواء من حيث حجم الودائع الكلي أو من إجمالي حجم القروض.

من خلال التعرض لمختلف أجزاء البحث، يمكن إدراج بعض الاقتراحات:

– الحد من سيطرة القطاع العمومي على السوق المصرفية الجزائرية، وذلك من خلال خوصصة ولو جزئية للقطاع المصرفي العمومي في الجزائر من أجل بعث توازن بين تركيبة القطاعين العام والخاص، وبالتالي بعث المنافسة بينهما بما يفيد تطوير الجهاز المصرفي.

– ضرورة أن يعمل بنك الجزائر على استغلال فرصة كونه عضو في بنك التسويات الدولية ويحتك بخبراء لجنة بازل للرقابة المصرفية من أجل تفعيل دوره الرقابي والإشرافي.

الهوامش والمراجع المستخدمة:

- **المؤلفات:**

–فؤاد شاكر، الحكم الجيد في المؤسسات المصرفية والمالية العربية في ضوء المعايير المتعارف عليها دوليا، إتحاد المصارف العربية،بيروت،لبنان، 2003.

–حاكم محسن الربيعي وحمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،الطبعةالأولى، عمان، الأردن، 2011.

- **المقالات:**

–سليمان ناصر وآدم حديدي، "تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور لبنك الجزائر؟"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، جوان 2015، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

- **المداخلات:**

– عادل قرقاد وأبو بكر خوالد، "دور حوكمة المؤسسات المصرفية في محاربة الفساد الإداري والمالي في القطاع المصرفي، إشارة إلى حالة الجزائر"، المؤتمر الدولي الثامن حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 19 –20 نوفمبر 2013.

–عمر شريقي، "دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي"، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20 – 21 أكتوبر 2009.

- **الأطروحات**

–مجدوب بحوصي، تحولات المنظومة المصرفية الجزائرية ومتطلبات التكيف مع المعايير المصرفية الدولية لمواجهة الأزمات المالية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2013 –2014.

–محمد إليفي، أساليب تدنية مخاطر التعثر المصرفي في الدول النامية مع دراسة حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2013–2014.

- **Rapports**

Banque d'Algérie, Rapport annuel 2003:évolution économique et monétaire en Algérie.

- **Working papers**

Basel committee on banking supervision, Enhancing corporate governance for banking organizations, Bank for international settlements, February 2006, Switzerland.